

Distr.
GENERAL

S/1996/891
31 October 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ موجهة من
الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بالإشارة إلى الرسالتين المؤرختين ٢٩ شباط/فبراير ١٩٩٦ اللتين وجههما رئيس مجلس الأمن إلى رئيس جمهورية الكاميرون وإلى رئيس الدولة والقائد الأعلى للقوات المسلحة لجمهورية نيجيريا الاتحادية بخصوص شبه جزيرة باكاسي المتنازع عليها (S/1996/150).

وفي هاتين الرسالتين، أبلغت الحكومتان بأن أعضاء مجلس الأمن يرحبون باقتراحي الداعي إلى إيفاد بعثة لتقصي الحقائق إلى شبه جزيرة باكاسي، وبأن الأعضاء طلبوا إليّ أن أواصل، بالتشاور مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، رصد هذه المسألة عن كثب، وأن أقدم تقريراً إلى المجلس عن نتائج بعثة تقصي الحقائق وعن أي تطورات هامة أخرى.

وبعد أن أجريت مشاورات وثيقة مع حكومتي الكاميرون ونيجيريا، حصلت على موافقتهم على القيام بإيفاد بعثة مساع حميدة إلى البلدين لإيجاد السبل التي من شأنها خفض حدة التوتر في المنطقة المتنازع عليها وتحسين العلاقات بينهما في الوقت الذي يكون فيه النزاع قيد نظر محكمة العدل الدولية.

وكانت ولاية البعثة كالتالي:

(أ) جمع المعلومات وصياغة الاقتراحات التي قد تؤدي بالطرفين إلى اعتماد تدابير لبناء الثقة تساعدهما على تهيئة جو من الثقة المتبادلة والطمأنينة فيما بينهما؛

(ب) القيام، مع الطرفين، ببحث تدابير ملموسة ومحددة بهدف خفض من حدة التوتر بينهما ومنع تدهور الحالة في المنطقة.

وقد رأس البعثة السيد عمر حليم، الذي كانت له خبرة مستفيضة بعدد من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أثناء عمله في الأمانة العامة، وضمت البعثة ممثلين لإدارة الشؤون السياسية، وإدارة عمليات حفظ السلام، ومكتب الشؤون القانونية. وقد غادرت نيويورك في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ إلى ياوندي وأبوجا، حيث أجرت مشاورات مع السلطات في البلدين. وبعد أن قامت البعثة بزيارة مناطق شبه جزيرة باكاسي التي يسيطر عليها الجانبان، قامت مرة أخرى بزيارة عاصمتي البلدين لإجراء مزيد من المشاورات.

وقامت البعثة أيضا بزيارة استغرقت يوما واحدا إلى لومي، حيث اجتمعت مع الرئيس غناسينغي اياديما، رئيس توغو، الذي يقوم بالوساطة بين البلدين. وقد أفادت البعثة بأنها تحظى بكامل التأييد والتعاون من جميع الأطراف.

وقد اقترح كل من الجانبين تدابير محددة يمكن أن تؤدي إلى تحسين العلاقات بينهما. وتشمل هذه التدابير اتخاذ خطوات فورية لخفض حدة التوترات العسكرية، وتدابير لبناء الثقة من بينها التعاون في الميدانين الاقتصادي والثقافي.

وإنني أعتزم دراسة هذه المقترحات دراسة متعمقة ومواصلة مشاوراتي مع الحكومتين للتعرف على أكثر التدابير المقترحة فعالية ومقبولية لدى كلا الطرفين.

وحالما يتم إحراز مزيد من التقدم في هذه المناقشات، سأقوم على الفور بإبلاغ مجلس الأمن.

وسيكون من دواعي امتناني أن توجهوا انتباه أعضاء مجلس الأمن إلى المعلومات الواردة في هذه الرسالة.

(توقيع) بطرس بطرس غالي
